السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

Politiques méditerranéennes de lutte contre les migrations illégales

شريط فاطمة الزهراء ♦
جامعة الجزائر 03/ الجزائر
fatima.bekki14@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/07	تاريخ القبول: 2021/06/25	تاريخ النشر: 2021/06/29

الملخص:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح اليوم يكتسي أهمية بالغة في تحديد و توجيه العلاقات الدولية خصوصاً بعد الثورات التي العربية التي شهدتها المنطقة المتوسطية منها تونس و ليبيا و سوريا أين تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين و ذلك بسبب إنعدام الأمن في الدول التي عرفت الحراك العربي و ذلك لكون حدود هاته الدول أصبحت غير آمنة مع إنتشار الجماعات المهربة و المتاجرة للبشر أين أثرت على دول الضفة الشمالية من المتوسط ما أدى بهذه الدول إلى تبني سياسات و استراتيجيات من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي هي في تزايد و تطور مستمر.

الكلمات المفتاحية: الهجرة : الأمن، الحراك العربي، اللجوءالسياسي، الجريمة المنظمة .

Abstract:

The issue of illegal immigration has become today of great importance in defining and directing international relations, especially after the Arab revolutions that took place in the Mediterranean region, including Tunisia, Libya and Syria, where the number of illegal immigrants increased because of the insecurity in countries that knew the Arab movement and that. Because the borders of these countries have become insecure with the spread of smuggled groups and human trafficking, where they affected the countries of the northern bank of the Mediterranean, which led these countries to adopt policies and strategies in order to confront this phenomenon that is increasing and developing continuously

Keywords: Migration, sécurité, le mouvement arabe, asile politique, crime organisé

♦ المؤلف المرسل

مقدمة:

تحتل قضية الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة على الأجندة الدولية و باتت مشكلة تؤرق الدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين، وأيضا الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الاول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا و قد تزايدت عمليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، التي أدت إلى تزايد أعداد المهاجرين إلى أوروبا من دول الشرق الأوسط و إفريقيا على نحو غير مسبوق في التاريخ الأوروبي وتحولت قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية و سياسية.

ومن جانب آخر لم تضع دول الثورات العربية حدا للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها، بل على النقيض زادت الفجوة بين الطبقات المجتمعية المختلفة في بعض المجتمعات العربية، وتصاعدت معدلات الفقر ونسب البطالة في البعض الآخر، و هو ما أدى إلى زيادة النزعة نحو الهجرة عبر طرق غير شرعية، سواء إلى دول داخل المنطقة العربية، أو إلى دول أوروبية بهدف الحصول على فرص حياتية و معيشية أفضل، أو حتى للبحث عن ملاذ آمن لمواجهة التحديات الأمنية.

وعلى هذا الأساس تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي أهم السياسات التي اتخذتها الدول المتوسطية لمواجهة تحدي الهجرة غير الشرعية بعد الربيع العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتعلق الهجرة غير الشرعية بالظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وحتى السيكولوجية السائدة في المجتمع الأصلي.
- ساهمت الإتفاقيات الدولية في القضاء على الهجرة غير الشرعية .
- عمل الربيع العربي على زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين.

مناهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يعد من المناهج الأكثر شيوعا و استخداما في دراسة القضايا و الظواهر ذات البعد الانساني و السوسيولوجي لصعوبة إخضاعها للتجربة، و لإضافة المدلول العلمي للظاهرة محل الدراسة، تم توظيفه من خلال دراسة السياسات الدولية المتبعة للقضاء على الهجرة غير الشرعية.

المنهج الإحصائي:

لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية و الاجتماعية عموما من الاحصائيات و الأرقام، كأدلة صادقة و شواهد لإثبات الحقائق، فلدراسة موضوع الهجرة يتطلب جمع احصائيات حول الفئات المهاجرة من حيث سيتم توظيف هذه الإحصائيات في المقارنة و التحليل من خلال إعطاء بعض الاحصائيات التي توضح منحى هذه الظاهرة على المستوى العالمي.

1- ماهية الهجرة غير الشرعية

1.1- تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية حسب إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها:"عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع على الدول المستقبلة، أما منظمة الهجرة الدولية، فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها" أنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من الدخول، الاقامة أو العمل في بلد ما "

ويشمل هذا:

*الافراد الذين ليس لهم وثائق قانونية للدخول الى الدولة و لكن استطاعوا الدخول سرا.[1]

2.1- أسباب الهجرة غير الشرعية:

من اجل التوسع في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تهدد الحكومات المستقبلة والمرسلة، لابد من تقصي أسبابها و التي يمكن أن نقسمها إلى عوامل اقتصادية و عوامل محفزة وعوامل بنيوية، فالعوامل الإقتصادية تظهر الأسباب الاقتصادية و العوامل المحفزة تتمثل في الأحزاب السياسية و العوامل البنيوية تظهر الأسباب الاجتماعية، فالاسباب يقصد بها الدافع الذي يجعل الفرد يترك بلاده وبالخصوص المغامرة في البحر يمكن أن تؤدي الى الهلاك.

3.1- الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وعلى الرغم من أن العوامل السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالاوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوز إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة و التهديد أي أن التدخل العسكري الخارجي لأي دولة يؤدي إلى الهجرة إضافة إلى الضغط السياسي المحلي الذي يؤدي بدوره إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الديكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات بدون اي سبب أو محاكمة، و كذلك كثرة الثورات الداخلية و الانقلابات العسكرية و الحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كتسليط عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة.

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة المجالات، ما أدى بالمواطن الإفريقي إلى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة أو غير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن، ففي العقود

[1] فريجة احمد، فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر،ع،12ص186.

الأخيرة و بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية بحيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات
و النزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي[1].

تتركز الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية في غياب الديمقراطية وإنتهاك حقوق الإنسان وفى مقدمتها حق التعبير، و الحق في إتخاذ القرار والحق في المشاركة السياسية تكون في ناحيتين:

*تتمثل في الاضطهاد القائم على انتهاكات حقوق الانسان المدنية و السياسية.

*تظهر في عدم تطبيق معايير الديمقراطية بشكل صحيح.

كما أن تفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية و تفشي الفساد المالي و الإداري أدى إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فمع بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل و القمع السياسي و الديني
والعنصري، ثم مع مجيء العولمة التي فاقمت من حركة البشر ووسعت رقعة البلدان المعنية بهذه الظاهرة أصبح يوجد في بداية الألفية الثالثة مهاجر واحد من كل 30 شخص مستقرا في بلده، وقد دفعت العولمة إلى تغيير اتجاهات الهجرة فأصبحت بلدان مثل سنغافورة اندونيسيا محط أنظار الباحثين عن العمل في الهند والصين وباكستان، و أصبحت ايطاليا واليونان و تركيا مقصدا للمهاجرين من المغرب و الجزائر و السودان مرورا بدول القرن الافريقي الذين يقصدون ليبيا ثم أوروبا.[2]

4.1- أسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

نظرا للتوزيع غير العادل للسكان و الثروة بين دول الضفتين، حيث نجد 80% من سكان العالم في بلدان الجنوب، و20%في بلدان الشمال، ونجد الثروة تتوزع بنسبة 80% في بلدان الشمال، و20% في بلدان الجنوب، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب و قوة طرد خصوصا لدول شمال إفريقيا التي تعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة اقتصاديا، مما نتج عنه تراجع في الأنشطة الإقتصادية، فسبب توزيعا غير عادل للثروة، أدى إلى فقر وتردي الظروف المعيشية وتفشي الفساد و تضاءلت معه فرص العمل، مع الارتفاع الرهيب في البطالة بين الشباب ناهيك عن عدد المتدنية أجورهم وحاملي الشهادات العليا، وهو ما خلف استياء في المجتمع بصفة عامة، مما أدى إلى عزوف الأبناء عن متابعة الدراسة الجامعية العليا ، و لهذا ظهرت حاجة المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل.

فالأسباب الاقتصادية للهجرة تتحلى فيما يلي:

[1] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرغية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجيستير منشورة(بسكرة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2012) ص 62-63.

[2] ونيسة الحمراني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الاقليمي5+5، دار الفكر الجامعي، القاهرة ،2016.ص 70-88.

-معظم المهاجرين غير الشرعيين يهاجرون من دول و مناطق فقيرة و ذات مستويات منخفضة إلى الدول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عالية أي أنها تتوافر على فرص عمل لأسباب اقتصادية، بهدف البحث عن حياة أفضل اقتصاديا ، و لذا نجد أن الهجرة تتم باتجاه أوروبا من الدول الأفريقية.

-الدول الغنية لا تقدم حلولا تقضي على أسباب الهجرة و ما تقدمه من مساعدات للدولة غير كاف للحد من تيارات الهجرة.

-عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلة، حيث الإستغلال الاقتصادي في الدول النامية يعتمد على سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، مما أسهم بشكل كبير في خلق نموذج التبعية أدى إلى عدة عوامل و أسباب لها أهمية في تنامي الهجرة غير الشرعية، ومن بين هذه الأسباب و العوامل :

- التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة ، هذا التباين ناتج عن تدهور وتيرة التنمية في البلاد المصدرة التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة و التعدين

وهما قطاعان لا يضمنان استقرار أكثر للتنمية، نظرا لارتباط الأول بالامطار والآخر بأحوال السوق الدولية.

- **قلة فرص العمل (البطالة):**

تعد البطالة إحدى اخطر المشكلات التى تواجه الدول النامية بشكل عام، و المصدرة للمهاجرين بشكل خاص، حيث قدرت نسبة البطالة في دول المغرب العربي بين 20%الى 30%، كما وضحت ذلك إحصائيات الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي 66 مليونا من بين 317 مليون نسمة من تعداد العالم العربي في عام 2020, وبهذا البطالة أحد الأسباب القوية لإنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[1].

- **إنخفاض الأجور و مستويات المعيشية:**

يعد انخفاض مستوى دخل الفرد و تدني مستويات المعيشية من أهم أسباب هجرة الشباب العربي،فقد بينت احصائية المجلس العربي للطفولة و التنمية أن أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، حيث يعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا و بالتالي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.1%خلال 24عاما[2].

- **الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين:**

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، و لهذا فإن هؤلاء لديهم استعدادا إلى العمل في جميع المجالا مقابل أجور منخفضة.

---

[1] عبد الرزاق ضيفي، الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، سطيف، ع19، 2008، ص25.

[2] ونيسة الحموني الورفلي، المرجع السابق، ص ص . 94-97.

5.1- الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

إن تفاقم أزمة الاندماج الاجتماعي داخل حياة المجتمع العربي، والمتغيرات السوسيوثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية و تراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل التجمعات، إذ أصبح التفكير في الهجرة حلا لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع المغاربي و خاصة الشباب ، ويعتبر الجانب الاجتماعي وفق تفسير النظريات الاجتماعية بأنه غير حتمي، فهو لا يرتكز على عامل واحد في تفسير الهجرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها، بل ينظر إلى الهجرة و المهاجرين نظرة متكاملة، كحلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال و مجتمع الإستقبال، فالظروف السائدة في المجتمعين تلقى تأثيرها في الهجرة والمهاجرين و تحدد قرار استخلاص ما يتوصل إليه المهاجر من إقرار في ترك بلده و التطلع إلى وضع أحسن و إمكانيات أعلى وفقا لتحسين وضعه :

الجانب الأول: إن المهاجر ليس سيد قراره متجاهلا ظروف بلده المضيف و سياسات الحكومة المختلفة في الحد من استقلال المهاجرين.

الجانب الثاني: أثر الموانع القانونية و السياسية التي قد تحول دون هجرة المواطن إلى بلد آخر.

و هنا يصبح المهاجر ضحية للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المضيف، والتي قد تكون موجودة قبل وجوده بوصفه مهاجرا إلى هذا المجتمع[1].

2- جغرافية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

قبل بداية الربيع العربي، كان أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين، الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخلون عبر اليونان، التى وصلها خلال العقد الأخير حوالي مليون مهاجر و لكن نسبة كبيرة منهم غادروا اليونان نحو بلدان أوروبية أخرى، وقد بلغت نسبة المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان خلال العقد نفسه إلى 80%، مقابل 5% عبر إسبانيا و 4% عبر ايطاليا، والباقي على منافذ أخرى مثل مالطا و قبرص، ويتم دخول اليونان عبر تركيا، حيث الحدود التي تفصل بين البلدين حوالي 200كم، يغطي نهر ايفروس معظمها، وحسب مصادر أمنية يونانية نجح خلال الفترة الممتدة مابين مطلع سنة2010 وأوت 2012، أكثر من 87 ألف شخص من دخول اليونان انطلاقاً من تركيا، أما عبر النهر أو عبر سواحل التركية القريبة من الجزر اليونانية الصغيرة أو عبر الطريق البري، الذي أصبح من الصعب اجتيازه اليوم، بعد تشييد سياج من الأسلاك يمتد على مسافة 12كم و بحسب وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية "frontex"يصل عدد الذين يدخلون اليونان عبر نهر ايفروس يوميا،مابين 300و400 شخص، خصوصا خلال موسم الصيف[2].

وقد انخفض عدد المهاجرين الذين يصلون إلى اليونان منذ اتفاق الاتحاد الأوروبي مع تركيا في عام 2016. فبعد أن تجاوز عددهم مليون شخص في عامي 2015 و2016 ، بلغ هذا العدد في العام الماضي 34 ألف شخص،

[1] هديل طالب،**أسباب** الهجرة غير الشرعية،mawdoo3.com،يوم 2019/12/04،علىالساعة 12:30.

[2] عبد الواحد اكمير،الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط،مجلة المستقبل العربي ،ص28-29

بحسب الوكالة الأوروبية لحماية الحدود "فرونتكس". بينما وصل عدد الذين عبروا إلى اليونان في العام الجاري إلى 5600 شخص، وفق المنظمة الدولية للهجرة.

إلى جانب هذا الطريق، يحاول المهاجرون غير القانونيين الوصول إلى أوروبا عبر التراب البلغاري حيث تمتد المسافة 274كم، و هناك مخطط حكومي، وقد قامت بلغاريا كذلك بتشييد سياج من الأسلاك في ربيع 2014، يمتد على مسافة 33كم ، ويمثل السوريون في الوقت الحاضر أكثر من نصف الذين يصلون إلى أوروبا عبر تركيا بسبب الأوضاع التي تعيشها اليوم، بينما ينتمي الباقون إلى جنسيات مختلفة مثل :مصر، فلسطين العراق، الأكراد، أفغان[1].

1.2- المتوسط الغربي و الأوسط:

بما أن إنطلاقة الربيع العربي كانت من تونس، فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها ايقاع الهجرة غير القانونية، ومن ثم انتقلت موجة التغيير إلى البلدان المجاورة فمع إندلاع الثورة في ليبيا ارتفع عدد المهاجرين ليصل سنة 2012 نحو 20الف مهاجر وصلوا إلى إيطاليا و تضاعف العدد أكثر من ثلاث مرات خلال سنة واحدة، حيث وصل سنة 2013الى 70الف و في سنة 2014 وصل عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 ألاف مهاجر، بحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[2].

3- قضية اللجوء السياسي:

لا تميز القوانين الأوربية الجديدة الخاصة بالهجرة بين المهاجر غير القانوني الذي جاء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، واللجيء الذي جاء لأسباب سياسية، بحيث أن كليهما يوضع في خانة المهاجر غير القانوني في أوروبا، فهي تعتبر أن اللاجيء السياسي هو فقط ذلك المعارض السياسي الذي يتمتع بوعي سياسي، وعلى آراء غير مقبولة في بلده الأصلي، وليس كذلك الأشخاص البسطاء الذين فروا من ويلات الحرب و الإرهاب و عدم الإستقرار السياسي، و ضمنهم عائلات بأكملها، نساء،اطفال قاصرين، شيوخ، لذا يتم تصنيف هؤلاء كلاجئين لأسباب إنسانية، رغم أن السبب الرئيسي لنزوحهم هو سياسي بالأساس.

و هذا ما لا يتوافق مع إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951، والتي لا تميز بين لاجيء سياسي ولاجيء لأسباب إنسانية، بحيث أن كليهما واحد، فاللاجيء هو كل شخص ترك بلده بسبب خوف له ما يبرر من التعرض الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة إجتماعية معينة

أوآراءه السياسية، خارج بلد جنسيته، و يستفيد طالب اللجوء من مساعدات تقدم له من قبل البلدان المستقبلة أو من قبل المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة قبل أن يحسم في قرار طالبه.

والفرق الواضح في سياسة اللجوء بين هذه البلدان، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد الفارين من ويلات الحرب في سوريا مليوني نازح، لم تقبل إلا عشرة بلدان من الاتحاد الأوروبي، الفرق الواضح في سياسة اللجوء

[1] دوريس بوندي، طرق بديلة وعنف وموت: الوضع على طول " طريق البلقان"، dw.com، يوم 2019/09/24 على الساعة 16:00.

[2] عبد الواحد اكمير،المرجع السابق، ص30-31.

بين هذه البلدان، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد الفارين من ويلات الحرب في سوريا مليوني نازح، لم تقبل إلا عشرة بلدان من الاتحاد الاوروبي استقبال لاجئين سوريين بشكل رسمي

وكان المجموع الذي تقرر استقباله هو اثني عشر ألف 12الف، من بينهم حوالي 10الاف استقبلتهم ألمانيا، في حين لم تستقبل فرنسا إلا 500 لاجيء و إسبانيا الا 30لاجيء، أما بريطانيا فقد رفضت إستقبال لاجئين سوريين بدعوى ارتفاع عدد طالبي اللجوء على أراضيها[1].

4- السياسات و الاستراتيجيات الأوربية إزاء قضايا الهجرة و اللجوء السياسي

كانت بعض الدول الأوربية قد أبرمت اتفاقية عام 1985، خارج نطاق مؤسسات الإتحاد الأوروبي، والتي تسمح نصوصها بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، كما تتضمن أحكاما بشأن سياسة مشتركة للدخول المؤقت للأجانب، وكان الهدف الرئيس من وراء هذا الإتفاق هو ضمان حرية حركة المواطنين داخل الاتحاد الأوروبي و لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في العام 1995.

وفي سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون و إدارة الحدود الخارجية لدول الأوروبي التي أصبحت تعرف بإسم فرونتكس الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود، وكان قد تم تأسيس هذه الوكالة في 2004.10.26 بهدف دعم التعاون من الناحية العلمية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، و ذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين في أعقاب هجمات 2001.09.11.

وبالتوازي مع تأسيس وكالة فرونتكس, أصدرت الدول الأوروبية نتعرف باتفاقية دبلن في العام 2003، وذلك بهدف التعامل مع طلبات اللجوء السياسي، وعدم تمكين طالبي اللجوء إلا بالتقدم إلى دولة واحدة فقط من دول الاتحاد.

وفي عام 2005، مع تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، تبين ما يعرف بالاقتراب العالمي للهجرة، وقد تم تعريف هذا الإقتراب العالمي على أنه البعد الخارجي للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة، وذلك من خلال عدم التركيز على التعامل الأمني مع قضايا الهجرة فقط، وفي سياق هذا الإقتراب الجديد، ظهر ما يعرف باتفاقيات الحركة في الفكر الأوروبي، فقد تم تقديم هذه الاتفاقيات في 2007 وهي اتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي و بين الدول الثلاثة غير الأعضاء في الإتحاد التي لديها استعداد للقبول ببعض الالتزامات خاصةً في مجال منع الهجرة غيرالشرعية وفي المقابل يقدم الاتحاد الأوروبي عددا من الوعود الالتزامات تتمثل في تحسين فرص الهجرة غير الشرعية، وفي المقابل يقدم الاتحاد الأوروبي عددا من الوعود والالتزامات تتمثل في تحسين فرص الهجرة الشرعية، لمواطني تلك الدول، و تقديم المساعدات الفنية لهذه والدول بهدف تطوير قدراتها على إدارة ملف الهجرة، وتحسين إجراءات اصدارالتأشيرات لمواطني هذه الدول، وتنبغي الإشارة في هذا الصدد أن مشاركة أي دولة في هذه الاتفاقيات هو عمل اختياري و طوعي.

[1] عبد الواحد اكمير،المرجع نفسه،ص 31-34.

ومع ذلك، يظل التعامل الأمني هو القاعدة الأساسية في تناول دول الاتحاد الأوروبي لقضية الهجرة غيرالشرعية حتى قيام ثورات الربيع العربي، فقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز إعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم القاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزونها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية و بالتزامن مع ذلك، قام المجلس الأوروبي في تشرين الاول/أكتوبر2008 تبنى إتفاق أوروبي خاص بالهجرة، غير ملزم، أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي وفرض الإتفاق غير الملزم رقابة وأشد على لم شمل أسر المهاجرين، ودعا دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي إلى تبني أسلوب الطرد، و دفع النقود للمهاجرين كي يعودوا إلى بلادهم والعودة إلى الدخول في اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، وخاصة مع ليبيا وتونس لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين[1].

مع بداية ثورات الربيع العربي، ازداد تدفق المهاجرين غير الشرعيين و طالبي اللجوء على نحو غير مسبوق، وهو ما دفع بدوره قادة الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في إطار إستراتيجية شاملة للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء. وفي 18تشرين الثاني نوفمبر2011 تبنى الإتحاد الأوروبي الجديد العالمي على النقيض من السياسات الأوروبية السابقة الخاصة بالهجرة، لم يعد ينظر إلى المخاوف الأمنية فقط في التعامل مع ملف الهجرة.

و يتكون هذا الإقتراب من إطارين عمليين يتمثل الإطار الأول في اتفاقيات الحركة التي سيتم تقديمها إلى الدول التي لديها جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي و إلى تونس و المغرب و مصر، و يندرج هذا في سياق ما يعرف ب المال، النفاذ إلى السوق الأوروبي، و القابلية للتنقل بين الدول الأوروبية و بين الدول العربية باعتبارها أفضل الأدوات التي يمكن أن تحدث فرقا باوروبا في مرحلة ما بعد الربيع العربي و يمكن تفسير المنطق وراء هذا الإطار بحقيقة أن قابلية الحركة للعمالة من هذه الدول قد تكون في مصلحة اوروبا :فالقوة العاملة في أوروبا تسير نحو مرحلة من الهرم و هو مايعني أن هناك نقصا متوقعا في متعلم ،وموهوب من هذه الدول.

أما الإطار الثاني لهذا الإقتراب فيعطي الدول التي ليست من ترتيبات اتفاقيات الحركة و يشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجالي الهجرة و اللجوء مع هذه الدول، لقد عملت فرنسا و ايطاليا بإدخال تعديلات جوهرية على الشروط الاستثناء ،و ذلك بزيادة دور الوكالة الدولية لمراقبة الحدود ، و زيادة دور الشؤون الأمنية، و ذلك باجتماع وزراء داخلية المنطقة، لوضع حد للمخدرات و تهريب البشر- والأموال و الجريمة المنظمة المنظمة القادمة من دول المغرب العربي.

وفي هذا الإطار قررت إيطاليا و فرنسا و إسبانيا مواجهة الأوضاع الراهنة، من خلال اجتماع بين رؤساء الوزراء لهذه البلدان الذي عقد في فرنسا ماي 2011، و ذلك لإيجاد آلية استثنائية لمساعدة الدول الأوروبية التي تعجز عن حماية حدودها أمام اللاجئين و المهاجرين من جنوب المتوسط، والاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة المهاجرين غير الشرعيين غير المرغوب في بقاءهم من خلال ترحيلهم لبلدانهم، حيث رحلت إيطاليا في 14/10/2004مهاجرين إلى دول المغرب العربي و دول إفريقيا، و رحلت فرنسا 25الف اجنبي في 2010لا

[1] محمد مطاوع،الاتحاد الأوروبي و القضايا الهجرة:الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات، المستقبل العربي، ع431، 2015، ص28 .

يحملون وثائق سفر و دعت دول شمال إفريقيا إلى مراقبة الحدود و رفع قدرات الحراسة،حتى بدأت ليبيا من خلال المجلس الانتقالي استعدادها لذلك، و قدمت فرنسا و ايطاليا الدعم اللوجيستية فيما يخص الهجرة غير الشرعية بالنسبة إلى ليبيا، ذلك بتقديم طائرات مراقبة الحدود[1].

5- أهم الاتفاقيات الثنائية بين دول البحر الأبيض المتوسط:

توجد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين دول الحوض المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

١٧-١الاتفاقية المصرية الإيطالية: وتنص على إعطاء السلطات المصرية المدة الكافية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كافة التكاليف اللازمة لذلك، وبموجب هذه الاتفاقية تم تسوية أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في ايطاليا سنة 2006،كما امنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل الإيطالية بلغت 8الاف تأشيرة عمل دائمة و موسمية العمالة المصرية،و في حالة الحاجة لتأهيل ولتدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية.

1.5- الاتفاقية الليبية الإيطالية:

وهي مذكرة تفاهم وقعت جوان 2003و ذلك من أجل الحد من الهجرة غير الشرعيةمن ليبيا إلى إيطاليا،سواء من المواطنين الليبيين أنفسهم أو ممن يتخذون ليبيا كدولة معبر إلى أوروبا، وقد تضمنت تلك المذكرة تقديم معدات فنية و تجهيزات مراقبة إيطالية لمساعدة ليبيا على مراقبة حدودها و القضاء على الهجرة غير الشرعية.

2.5- الاتفاقية المغربية الإسبانية:

وتعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، وبموجب تلك الإتفاقية فإنه يسمح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي بالدخول إلى إسبانيا على أن لا تزيد مدة العمل عن 9اشهر، و يفصل في اختيار العمال الملتزمين اللذين سبق لهم العمل في اسبانيا، وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات فقد طرحت كل من فرنسا و المانيا في أواخر سنة 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة ستانفورد البريطانية و شارك فيه وزراء الدول الأوروبية،اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط و ذلك بإعادة إحياء صيغة العامل الضيف، و ذلك من خلال إبرام عقود عمل ذات طبيعة زمنية محددة مع عمال أجانب، ومنح الدول التي تعرف نسبا عالية من الهجرة غير الشرعية عددا كبيرا من فرص العمل المتاحة، غير أن ذلك الإقتراح لم يكن ذو طبيعة إلزامية بالنسبة لكافة الدول الأوروبية[2].

6- الهجرة غير الشرعية بعد الربيع العربي.

قد أحدثت الانتفاضات في كل من سوريا و ليبيا آثارا بالغة على أنماط الهجرة في المنطقة.وادى الصراع في ليبيا عام2011 إلى نزوح أعداد ضخمة من المهاجرين و الرعايا الليبيين و اللاجئين في البلدان

[1] الحموني الورفلي، مرجع سابق،ص170-171.

[2] دخالة مسعودة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط :تداعياتها وآلية مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع5،اكتوبر 2017،ص151-153.

المجاورة،ففي أواخر عام 2011غادر ليبيا أكثر من 422.000الف مواطن ليبي، و 768.000 مهاجر بسبب النزاع، و اتجه معظمهم إلى تشاد، و تونس،و الجزائرز مصر و النيجر، وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام 2011لكن تصاعد العنف وانهيار النظام في عام 2014 دفع العديد إلى المغادرة مجددا و إضافة إلى ذلك نزوح حوالي 400.000الف إلى داخل البلد حتى فبراير 2015.و في خضم هذه الفوضى، ازدادت موجات الهجرة بليبيا عبر البحر المتوسط وبلغ عدد الوافدين حوالي 137.631مهاجرا ولاجيء في عام 2014.

و كان للنزاع السوري اثر أكبر في مجال الهجرة، وتسبب بموجات نزوح داخلي، و خروج أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلدان المنطقة و خارجها، فإلى غاية مارس ء2015,كانت الأزمة السورية قد خلفت نحو أربعة ملايين لاجئ مسجل لدى المنظمات المعنية بالهجرة معظمهم في لبنان وتركيا والأردن، والعراق و مصر بالإضافة إلى نحو ربع مليون من طالبي اللجوء إلى أوروبا، وكان بعض النازحين من اللاجئين الفلسطينيين و العراقيين في سوريا ،وقد اظطرو للنزوح ثانية، و كذلك من مهاجرين آخرين،منهم عدد كبير من المواطنين اللبنانيين و بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 7,6مليون شخص،و قد أشارت التقارير العالمية إلى تضاعف هذه الأعداد في الفترة الأخيرة مما أدى إلى خلق أزمة باسم "أزمة اللاجئين السوريين."

وصل إلى شواطئ القارة الأوروبية عشرات الآلاف من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في عام 2018، حيث بلغوا أضعاف عدد الواصلين في عام 2013 ومعظم هؤلاء المهاجرين الوافدين للشواطئ الأوروبية من سوريا و مصر و فلسطين وتونس والمغرب و الجزائر.

ففي تونس،بلغ عدد الشبان الذين شاركوا في عمليات الهجرة غير النظامية منذ انطلاق ثورة الياسمين،مايقارب 60الف شخص ينتمي 80% منهم إلى المناطق الفقيرة وفق دراسة صادرة عن المنتدى التونسي- للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيضا أن 18%من هؤلاء من حاملي الشهادات الجامعية،10%من النساء تنطلق غالبية هذه العمليات من نقاط عديدة على طول الشريط الساحلي التونسي- يأتي في مقدمتها، جرجيس و صافقس متجهين إلى جزيرة لمبدوزا الإيطالية[1].

مصر: تعاني مصر من إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكن على مسارين يتمثل في الهجرة البرية إلى دول الجوار خاصة ليبيا عن طريق السلوم، اما الثاني، فينصرف إلى الهجرة عبر البحر المتوسط إلى الدول الأوروبية، خاصة ايطاليا و اليونان، انطلاقا من السواحل الشمالية، لاسيما قرب اسكندرية، حيث تؤدي غالبية الرحلات إلى غرق قوارب الهجرة مما خلف اعدادا كبيرة من القتلى والمفقودين، والجدير بالذكر أن النسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين تأتي من المحافظات الفقيرة، مفر الشيخ و الفيوم.....،وهو مايؤكد فرضية ارتباط الهجرة غير الشرعية بتزايد معدلات الفقر والبطالة.

المغرب: تعد المغرب إحدى الدول التي تعاني من تصدير الهجرة غير الشرعية لاوروبا، خاصة اسبانيا لاسيما أنها تمثل دولة استقبال و تصدير للمهاجرين القادمين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء خاصة من الكاميرون

[1] غادة حلمي، ابعاد الهجرة غير الشرعية في البلدان العربية، مجلة الآفاق العربية،ع1 مارس 2017ص114-117

ومالي و نيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا، ووفقا لتقديرات الحكومة المغربية، فإن عدد المهاجرين الذين يعيشون على أراضيها بشكل غير شرعي يتراوح بين25و40الف.

قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين في سنة 2014 إن عدد المهاجرين غير الشرعيين قدر ب 207,000 الف مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا معظمهم عبروا من خلال الساحل الليبي و هذا الرقم يفوق بنحو 3 أضعاف الرقم الذي سجل في سنة 2011 الذي قدر بحوالي 70.000 ألف مهاجر، و في الشهور الأولى من عام 2015 وصل عدد المهاجرين لأكثر من 60.000 مهاجر الى شواطئ أوروبا، حيث أن ألمانيا استقبلت ما يقارب 800.000 مهاجر معظمهم من سوريا والعراق و أفغنستان، أما في عام 2016 فقد قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين إلى أوروبا حوالي 100,000 مهاجر وصلوا إلى اليونان و ايطاليا[1].

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن تداعيات الهجرة غير الشرعية لم تعد مقتصرة على الدول المستقبلة فقط و إنما تأثيرها أصبح عالمي، ويتطلب تكثيف التعاون بين جميع الأطراف الدولية من أجل الحد من هذه الظاهرة و ذلك من خلال:

*تعزيز التعاون الإقليمي و الدولي على المستويات العربية والإفريقية الأوروبية للتصدي لقضيتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

*معالجة الأسباب الرئيسية التدفقات المهاجرين غير الشرعيين لتفادي الوقوع في الجريمة المنظمة، فتح مزيد من قنوات الهجرة السرعية، وتطوير أنماط جديدة لها

*التوصل لحلول سياسية للأزمات التي تشهدها المنطقة العربية ،من خلال تعزيز العمل المشترك و تشجيع الحوار بين الدول حول الهجرة و التنمية.

*التعاون بين الدول العربية كافة كشركاء متكاملين، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات و شبكات تهريب المهاجرين لجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.

*بلورة خطط محددة للتحرك على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة ولا سيما تسوية النزاعات والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:

1- الكتب:

1- ونيسة الحمراني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الاقليمي5+5، دار الفكر الجامعي، القاهرة ،2016.

2- المقالات:

1- فريجشة احمد، فريحة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر،ع،12.

2- عبد الواحد اكير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي.

[1] غادة حلمي، المرجع نفسه، المكان نفسه.

3- محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي والقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات القاهرة: المستقبل العربي.

4- امبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا و السياسات المتخذة لمكافحتها،ع8 المجلة الليبية العالمية،يوليو2016.

5- دخالة مسعودة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآلية مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع5،اكتوبر 2017.

6- -غاظة حلمي، ابعاد الهجرة غير الشرعية في البلدان العربية، مجلة الآفاق العربية،ع1مارس 2017.

3- المذكرات والرسائل:

7- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير منشورة بسكرة كلية الحقوق والعلوم الانسانية2012.

4- المواقع الإلكترونية:

1- هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية،mawdoo3.com،يوم 2019/12/04،على الساعة 12:30.

2- دوريس بوندي، طرق بديلة وعنف وموت: الوضع على طول " طريق البلقان"، dw.com، يوم 2019/09/24 على الساعة 16:00.